

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
"شركة مساهمة مصرية"
القائم المالية المستقلة
وكلها تقرير مناقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية
في ٢١ ديسمبر ٢٠١٩

تقرير مراقب الحسابات

إلى المسادة / مساهمي شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجحنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئوليّة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين المصريين الساري، وتتضمن مسئوليّة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات

تحضر مسئوليّتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانيين المصريين الساري، وتنطلب هذه المعايير تحديد وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة إداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتحتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أحدثت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وبالتالي نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبّر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لشركة "فوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية" في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في ٢٥ مارس ٢٠٢٠



شركة فوري للكترونيات و المدفوعات الالكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة المركز المالي المستقلة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨ ٣١
جنيه مصرى

٢٠١٩ ٣١
جنيه مصرى

إيضاح رقم

١١٤٣٩٠ ٩٥٨	٢٣٤٨٤٢ ١٨٥	(٦)
٩٦٤٧٣ ٩٩٢	١٣٩٠١٨٨٢٤	(٧)
١٦٣٨٢ ٨٢٢	٨٠٩٢٥٣٩	(٨)
٥١٣٤٧ ٧٧٥	٦٣٩٤٧ ٧٦٦	(٩)
٢٣٠٠٠٠٠	٢٨١٢٢٢٦٠	(١٠)
٢٤٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	(١١)
٢١٠١٤٣٩٦	--	
٣٢٤٨٥٩ ٩٤٤	٤٧٦٢٧٣ ٥٧٤	

الأصول

الأصول غير المتداولة

- الأصول الثابتة (بالصافي)
- أصول غير ملموسة (بالصافي)
- مشروعات تحت التنفيذ
- استثمارات في شركات تابعة
- استثمارات في شركات شقيقة
- استثمارات في مشروعات مشتركة
- إيجار مدفوع مقدم - تأجير تمويلي
- إجمالي الأصول غير المتداولة**

الأصول المتداولة

١٧٠٨٤١	١٠٩٣٣٩	
١٨٥٩٣٨٦٩	٢٢٥٣١٩٦	(١٢)
٣٣٠١٥٢٨١	٣٨٨٩٤١٨٠	(١٣)
١٤٥٢٥٣٥٣٥	٢٠٢٢٦٦٣٢٨	
١٥١٦٩٢٢٥	١٢٦٦٤٥١٨١	(٣١،١٤)
١٤٦١٥٤١٢	٢٧٨١٦٥٧٩	(١٥)
٢٥٩٩٠٥٩٨٩	٢١٦٢٨٢٥٧٢	(١٦)
٤٢٢١٢٠٩٤٧	٤٢٨٠٤٥٢٠٥	(١٧)
٨٨٨٩٤٥٠٩٩	١٠٦٢٦٩١٣٠٠	
١٢١٣٨٠٥٠٤٣	١٥٣٨٩٦٤٨٧٤	

المخزون

- عملاء وأوراق قبض
- مدينون وأرصدة مدينة أخرى
- دفعات مقدمه للمفوتين
- المستحق من أطراف ذوي علاقة
- قرصون لأطراف ذوي علاقة
- أذون الخزانة
- النقدية وأرصدة لدى البنوك
- إجمالي الأصول المتداولة**
- إجمالي الأصول**

حقوق الملكية والالتزامات

حقوق الملكية

- رأس المال المصدر والمدفوع
- احتياطي قانوني
- الإرباح المحتجزة
- صفى أرباح العام

إجمالي حقوق الملكية

- الالتزامات غير المتداولة**
- الالتزامات ضربيه مؤجلة
- إجمالي الالتزامات غير المتداولة**

الالتزامات المتداولة

- مخصصات
- موردون وأوراق دفع
- المفوتين
- دفعات مقدمه من التجار
- تأمينات تجار التجزئة
- داللون وأرصدة دائنة أخرى
- مستحق إلى طرف ذو علاقة
- ضريبة الدخل
- إجمالي الالتزامات المتداولة**
- إجمالي حقوق الملكية والالتزامات**

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ/ سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ/ أشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ/ عبدالمجيد عفيفي

تقرير مراجع الحسابات مرفق

شركة فوري لتكنولوجيا البنك والمدفوعات الإلكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

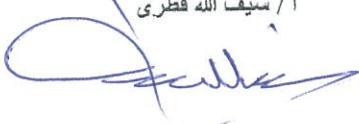
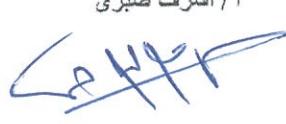
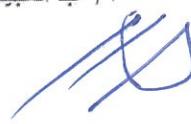
<u>٢٠١٨ ٣١ ديسمبر</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٩ ٣١ ديسمبر</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>إضاح رقم</u>	
٥٢٨ ٢٣٣ ٤١٢	٦٩٣ ٠٣٨ ٢٣٢	(٢٦)	أيرادات النشاط
(٢٧٧ ٠١١ ٢٣٥)	(٣١٥ ١٧٠ ٢٩٠)	(٣٣،٢٧)	تكلفة النشاط
٢٥١ ٢٢٢ ١٧٧	٣٧٧ ٨٣٧ ٩٤٣		مجمل الربح
(١٣٧ ٥٧٠ ٥٤٠)	(١٦٦ ١٨٥ ٧٢٦)	(٣٣)	مصاروفات إدارية وعمومية
(١١٦٤ ٠٠٠)	(٥١٠ ٠٠٠)		بدلات حضور لأعضاء مجلس الإدارة
(٨٢ ٩١٩ ٥٩٨)	(١٢٣ ٠٤٣ ٥٤٢)	(٣٣)	مصاروفات بيع وتسويق
(٨١٥ ٢١٢)	(١ ٩٠٤ ٨٨٥)		المساهمة التكافلية في صندوق التأمين الصحي
(١١٨٠٠ ٠٠٠)	(١ ٨٠٠ ٠٠٠)	(٢٠)	مخصصات مكونة
٧٥٤٨ ٧٩٩	٥ ٩٣٢ ٤٧٥	(٦)	أرباح بيع أصول ثابتة
١٧٢٦ ٠٢٣	٢ ٧٦٥ ٩٦٧		أيرادات أخرى
٢٦ ٢٢٧ ٦٤٨	٩٣ ١٢٢ ٢٣٢		الربح التشغيلي
٦٧ ٣٢٢ ٧٣٧	٥٣ ٤٧٣ ٨٠٨	(٣٠)	فوائد دانة
(٧٥٠ ٢٣٥)	(١٣ ٣٠٩ ٠٩٧)	(١٦)	مصاروفات تمويلية
٣ ٥٥٥ ٢٣٨	٦ ٧٤٣ ٧٦١		توزيعات أرباح من استثمارات فى شركات تابعة
--	(٣ ٦٢٦ ٩٨١)	(٣٤)	مصاروفات أخرى
٥ ٩٠٢ ٧٨٢	--		أرباح بيع حصة في احدى الشركات التابعة
(١٨٠ ٥٨٢)	(٢ ٣٣٠ ٦٥٣)		اجنبية خسائر فروق تقييم عملة
٩٥ ٣٢٥ ٤٦٧	١٣٤ ٠٧٣ ٠٧٠		صافي أرباح العام قبل الضرائب
(٢١ ٦٠٩ ٤٢٧)	(٢٥ ٠٨٥ ٩٤١)		ضريبة الدخل الجارية
(٢٥٢٣ ٣٧٥)	(٢ ٣٠٢ ٤٦٣)		ضريبة الدخل الموجلة
٧١ ١٩٩٢ ٦٦٥	١٠٦ ٦٨٤ ٦٦٦		صافي أرباح العام بعد الضرائب
٠,١٦	٠,١٥	(٣٥)	نصيب السهم في أرباح العام

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً لقوائم المالية المعتادة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ / سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ / اشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ / عبدالمجيد عفيفي

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الالكترونية

"شركة مساهمة مصرية"

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

<u>٢٠١٨ ٣١</u> جنيه مصرى	<u>٢٠١٩ ٣١</u> جنيه مصرى
٧١١٩٢٦٦٥	١٠٦٦٨٤٦٦٦
--	--
--	--
<u>٧١١٩٢٦٦٥</u>	<u>١٠٦٦٨٤٦٦٦</u>

صافي أرباح العام
الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل الشامل الآخر
اجمالي الدخل الشامل

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متاماً للقوائم المالية المستقلة وتنرا معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ / سيف الله قطري

العضو المنتدب
أشرف صبرى

المدير التنفيذي للقطاع المالي
أ / عبد المجيد عفيفي

شركة فوري للاكتظاظ وجهاً للسوق والمدفوعة بـ ١٠٠٪ من الأكتتاب ونسبة

شیر کے مساوی حصہ مصروف ۱۱

卷之三

سیل کے نتائج

عن السنة العالمة المنتهية في ١٣ ديسمبر ١٩٤٠

الإيصالات المرئية تغير جزءاً منها لتوائم الصالحة المستقلة، وتغير مجهول.

العضو المنتدب

ପ୍ରକାଶନ

سیدیف الله قطب

المدارس الابتدائية والثانوية

مکالمہ

شركة فوري لтехнологيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨ حتى ٣١ ديسمبر	السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩ لـ ٣١ ديسمبر	إيضاح رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٩٥٣٢٥٤٤٦٧	١٣٤٠٧٣٠٧٠	

٥٣٣٥١٩٢٣	٦٧١١٢٧٠	(٢٩)
١١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	(٢٠)
١٨٠٥٨٢	٢٢٣٦٥٣	
(٧٥٤٨٧٩٩)	(٥٩٢٤٧٥)	
(٦٧٢٢٢٧٣٧)	(٥٣٤٢٣٨٨)	
٧٥٠٢٣٥٦	١٢٣٩٠٩٧	
(٥٩٠٢٧٨٢)	--	
٨٧٤٨٦٠١٠	١٥٩١١٧٨٠٧	

٢٦٦٥١٢	٦١٥٠٢	
(٢٢٥٤٩٣٢)	(٧٧٠١٢٧٩٣)	
(٥٧٠٠٨٦٤)	(٢٩٠٧٧٠١)	
(٦٤٨٥٠٥١)	(٣٩٣٨٠٤٨)	(١٦)
١٩٦٩٨٣٧٥	(١١٦٥٩٨٢١٦)	
(١٤٦١٥٤١٢)	(١٣٤٠١١٦٧)	
(١١١٥٩٠٢٦)	(٢٨٢٩٥٦٨)	
٧٢٠٨٧٢٧٥	٧٠٣٦٠١٠٨	
٨٠٤١٤٥٩	٢٣٩٦٣٤٥٩	
٢٩٨٢٣٤٢٢	٨٧٥٩٧١٤٣	
٣٨٨٣٥٠٠	٤٥٤٧٤٨٤	
(١٤١٠٩٦٢)	٥٦٣٢٨١	
(١٦٤٠٣٢٥٢)	(٢١٦٠٩٤٢٧)	
--	(٥١٦٣٤٣٤)	
٦٧٢٢٢٧٣٧	٥٣٤٧٣٨٨	
١٩٣٩٤٥٧٨٧	١٥٦٤٤٢٢٨	

(١٠٦٨٢٤٤٦٣)	(٩٧٦٦٩٧٧٣)	
(١٤٧٥٥٦٦٤)	(١٨٣٣٠٣٢)	
(٣٤٤٣٧٩٦١)	(٥٧٢٥٦٤٠٢)	
١٣٨٦٤٤٧٧	٦٧٣٦٥٤٠	
(٨٣٥١٦٩١٥)	٧١٤٧٠٦٢٧	
٦٠٢٥١٥٧	--	
--	(١٢٥٩٩٩٩١)	
(١٩٥٥٠٠٠)	--	
(٢٢٩٢٥٧٣٦٩)	(٩١١٥٢٠٣١)	

(٨٦٠٠٠٠)	(١٥٨٦٠٩٩٨)	
(٧٥٠٢٣٥٦)	(١٣٣٩٠٩٧)	
(١٦١٠٢٣٦)	(٢٩١٧٠٠٩٥)	
(٦١٤١٣٤٩٨)	٦٦١٠٢١١٢	
٦١٨٠٨٨٧٣٠	٥٥٦٤٩٤٢١٠	
(١٨٠٥٨٢)	(٢٣٣٠٦٥٣)	
٥٥٦٤٩٤٢١٠	٥٩١٢٦٥٦٦٨	

المدفوعات النقدية من أنشطة التشغيل
صافي ارباح العام قبل الضريبة

يتم تسويفها:

إهلاك واستهلاك العام
 مخصصات مكونة
 خسائر فروق تقييم عملة
 (ارباح) بيع أصول ثابتة
 فوائد دائنة
 مصروفات تمويلية
 ارباح بيع حصة من شركات تابعة
 ارباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل

التغيرات في رأس المال العامل

النقص في المخزون

(الزيادة) في الدفعات المقدمة للموردين

(الزيادة) في المدينين والأرصدة المديونة الأخرى

(الزيادة) في العملاء وأوراق القبض

(الزيادة) / النقص في مستحق من أطراف ذات علاقة

(الزيادة) في قروض إلى أطراف ذات ذوي علاقة

(النقص) في الموردون وأوراق الدفع

الزيادة في الموردين

الزيادة في مستحق إلى أطراف ذات ذوي علاقة

الزيادة في دفعات مقدمة للتجار

الزيادة في تأمينات تجارة التجزئة

الزيادة / (النقص) في الدانين والأرصدة الدائنة

ضرائب دخل مدفوعة

مخصصات مستخدمة

متغيرات فوائد دائنة

صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

المدفوعات النقدية من أنشطة الاستثمار

(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة

(مدفوعات) لمشروعات تحت التنفيذ

(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة

متطلبات من بيع أصول ثابتة

صافي الحركة في أذون الخزانة - أكثر من ثلاثة أشهر

متغيرات من بيع حصة في شركات تابعة

مدفعات للاستثمار في شركات تابعة

مدفعات للاستثمار في شركة شقيقة ومشروعات مشتركة

صافي النقديه (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

المدفوعات النقدية من أنشطة التمويل

توزيعات ارباح مدفوعة

مدفعات مصروفات تمويلية

صافي النقديه (المستخدمة في) أنشطة التمويل

صافي التغير في النقديه وما في حكمها خلال العام

النقديه وما في حكمها أول العام

تغير فرق عملة للنقديه وما في حكمها

النقديه وما في حكمها آخر العام

تقرير مراجع الحسابات مرفق.

المعاملات غير النقدية

تم استبعاد المعاملات غير النقدية والمستملة في الاستثمارات في شركات شقيقة ومشروعات مشتركة و المقتناه من الشركة القابضة و المقتناه من الشركه المذكورة والتي تم بين أنشطة الاستثمار والتشغيل تم تسويهها كيتم استبعاد معاملات غير نقدية والممتثلة في مدفوعات الإيجار التمويلي الخاصة بالمبني الإداري بالقرية الذكيرية والذي تم شرائه و ادراجه ضمن الأصول الثابتة بقيمة ٣٩١٠١٤٢١ جنية مصرى كما تم استبعاد معاملات غير نقدية متمثلة في شراء أصول غير ملموسة و مكتبات تفاصيل بيع تم شرائها من اطراف ذات ذوي علاقه بمبلغ ٣٠٢ مليون جنية

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متماماً للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الادارة
 أ/ سيف الله قطرى

العضو المنتدب
 أ/ اشرف صابر

المدير التنفيذي للقطاع المالي
 أ/ عبد المجيد حلبي

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة فوري لเทคโนโลยياً البنوك والمدفوعات الإلكترونية شركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانتهاء التنفيذية وقيمت بالسجل التجاري برقم ٣٢٢٥٨ في ٢٦ يونيو ٢٠٠٨ وتم تغيير رقم السجل التجاري إلى رقم ٥٠٨٤٠ في مارس ٢٠١١، هذا وقد أعيد قيد الشركة بالسجل التجاري استثمار & إكتور برقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩ يولير ٢٠١٨.

غرض الشركة هو تقديم خدمات التسجيل المتخصصة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدارة وتشغيل وصيانة أجهزة معدات وشبكات الحاسوب الآلي وأنظمة الداخلية للبنوك والشبكات والحسابات المركزية، وضع نظم تشغيل الخدمات البنكية من خلال الانترنت والهاتف وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني وتبادل الوثائق المزمنة الإلكترونية، تأجير العقارات مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة بشرط استصدار كافة التراخيص الازمة لممارسة هذه الأنشطة، مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري.

تم اعتماد إصدار القوائم المالية المستقلة للشركة في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية الصاربة. وتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩ وفيما يلى أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) على القراءات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق التدريجي، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (١١) و (٤٠) المعدين ٢٠١٩ معافي نفس التاريخ.	معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"
٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تجرب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً - بما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.	٢- يحل معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٧) على القراءات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق التدريجي، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (١١) و (٤٠) المعدين ٢٠١٩ معافي نفس التاريخ.	٢- يحل معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٧) على القراءات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق التدريجي، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و (٢٥) و (١١) و (٤٠) المعدين ٢٠١٩ معافي نفس التاريخ.
٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحقة في قياس الأض migliori للأصول المالية بنمذج الخسائر الاقتصادية المتوقعة والذى يتطلب قياس الأصول كل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لذلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحقة في قياس الأض migliori للأصول المالية بنمذج الخسائر الاقتصادية المتوقعة والذى يتطلب قياس الأصول كل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لذلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحقة في قياس الأض migliori للأصول المالية بنمذج الخسائر الاقتصادية المتوقعة والذى يتطلب قياس الأصول كل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لذلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.
٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:	٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:	٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:
- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعديل ٢٠١٩	- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعديل ٢٠١٩	- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعديل ٢٠١٩
تسرى هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)		

<p>يسرى المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الأقسام" 	<p>معيار محاسبة مصرى جيد رقم (٤٨) "الأيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويليها:</p> <ol style="list-style-type: none"> أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الائتمان" المعدل ٢٠١٥ ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الأيراد" المعدل ٢٠١٥ <p>تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالأيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر.</p> <p>٣- يتم الاعتراف بالتكليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كاملاً إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الرفاه بعد كاملاً عند تنازل شروط محددة.</p> <p>٤- يتطلب المعيار أن يتراوх للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالأيراد.</p> <p>٥- التوسيع في متطلبات الأقسام والعرض.</p>
<p>يسرى المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الأيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت.</p> <p>بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبة المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تشا في ظل وتحظى بقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتحسين رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبة المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" المعدل ٢٠١٥ ويليها.</p> <p>٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الائتمان الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام الذي يمثل القيمة الحالية لدخلات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقد الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تاجر تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود الإيجار إنه بما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.</p> <p>٤- بالنسبة لتأجير التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحافظ عليها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالى وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصل على ب Kelley مساري لصافي الاستئجار في عقد التأجير.</p> <p>٥- بالنسبة لتأجير التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدخلات عقد التأجير من عقد التأجير التشغيلي على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس مناسب آخر.</p>	<p>معيار محاسبة مصرى جيد رقم (٤٩) "عقود التأجير"</p>
<p>يسرى المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p>	<p>تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتنقيص وتسوية نظام مزايا العاملين.</p>	<p>معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) "مزايا العاملين"</p>
<p>تم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.</p>	<p>تم تعديل نطاق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستلة أو المجمعة أو المتردة المصدرة لجميع المنشآت.</p>	<p>معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح"</p>
<p>تم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.</p>	<p>يتطلب من المنشأة تقديم الأقسام التي يمكن استخدامها في القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تتشكل من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلًا من التغيرات الناشئة من تغيرات نقدية أو تغيرات غير نقدية.</p>	<p>معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"</p>

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري حيث أنها عملة التعامل والعرض للشركة.

تم إعداد القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية، ووفقاً لمبدأ التكاليف التاريخية فيما عدا ما يتعلّق بالأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة أو بالتكلفة حسب الأحوال. يتطلّب إعداد القوائم المالية المستقلة من الإداراة استخدام الحكم الشخصي والتغيرات والإفتراضات التي تؤثّر على تطبيق السياسات المحاسبية وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى الإذاصح عن الالتزامات العرضية.

هذا وقد تم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة ومشروّعات مشتركة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكاليف (مخصوصاً منها الأض محلل، إن وجد) والتي تتمثل في حصة الشركة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج الأعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها. تقدّم القوائم المالية المجمعة تفهّماً أشمل للمركز العالى المجمع ونتائج الأعمال والتقدّمات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة. ربما تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. الأحكام المحاسبية الجوهريّة والمصادر الرئيسيّة للتقدّيرات عدم التأكيد. (يرجع للإيضاح رقم ٤).

٤- أهم الإفتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقدّيرات غير المؤكدة

يتطلّب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإداراة أن تستخدم تقدّيرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. إن هذه التقدّيرات وما يصاحبها من إفتراضات تتحدد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقدّيرات ومن ثم تتم مراجعة التقدّيرات المستخدمة في تحديد تلك الإفتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقدّيرات المحاسبية في السنة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الاعتراف بذلك التسويات خلال السنة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية.

٥- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المستقلة للشركة:

أ- استثمارات في شركات تابعة

الشركة التابعة هي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم)، وتحقق السيطرة عندما يحق للشركة عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في المنشأة المستثمر فيها و أن تكون عرضة - او يحق لها - لعوائد متغيرة و لديها القراءة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها. وبالتالي فإن الشركة تسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يكون للشركة جميع ما يلى:

- السلطة على المنشأة المستثمر فيها.

- التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة من خلال مساهمته في المنشأة المستثمر فيه.

- القراءة على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على مبلغ العوائد التي يحصل عليها منها.

على الشركة إعادة تقييم مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى وجود متغيرات لواحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة بعالية.

عندما يكون لدى الشركة أقل من إغليه حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنها تعتبر ان لها سلطه على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لإعطاءها القراءة المباشرة متفردة على توجيه الانشطه المرتبطة بالاستثمار. وتأخذ الشركة في اعتبارها جميع الوسائل والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة بالشركة في استثمار ما كافية لمنحها السلطة بما في ذلك:

• حقوق التصويت التي تحتفظ بها الشركة بالنسبة لحقوق التصويت الأخرى.

• حقوق التصويت المحتلة التي تحفظ بها الشركة أو أصحاب حقوق التصويت الآخرين أو الأطراف الأخرى.

• الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى و

• أي حقائق وظروف أخرى قد تشير إلى أن الشركة لديها أو ليس لديها القدرة الحالية على توجيه الإنطهاء ذات الصلة في الوقت الذي يجب أن تتخذ فيه القرارات ، بما في ذلك حقوق التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

بـ. استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تمتلك الشركة بنفوذ مؤثر عليها ، ولا تمثل مشروع مشترك ، من خلال المشاركة في القرارات والسياسات التشريعية للشركة المستثمرة فيها.

ويتم المحاسبة عن الإستثمارات في شركات شقيقة باستخدام طريقة التكلفة. أما بالنسبة للاستثمارات التي يتم تمويلها كاستثمارات غير متدولة محتفظ بها بغض النظر في قيمتها الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثمارها في الشركات الشقيقة في القانون المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر أض محلال في قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوانين المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية ل تلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإض محلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

جـ. استثمارات في مشروعات مشتركة

المشروع المشترك هو منشأة تمتلك الشركة بسيطرة مشتركة عليها مع طرف أو أطراف أخرى بموجب اتفاق تعادلي لقيام بنشاط اقتصادي يمثل موضوع السيطرة المشتركة.

يتم المحاسبة عن الإستثمارات في مشروعات مشتركة بالتكلفة إلا إذا تم تمويلها كاستثمارات غير متدولة محتفظ بها بغض النظر في قيمتها الدفترية أو القيمة العادلة مخصوصاً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل، على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر أض محلال في قيمة الإستثمارات في مشروعات مشتركة في تاريخ القوانين المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية ل تلك الإستثمارات إلى قيمتها الإستردادية وتدرج خسائر الإض محلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

دـ. ترجمة العملات الأجنبية

تنسق الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام على أساس سعر الصرف السادس في تاريخ المعاملة، ويتم إعادة تقدير أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل سنة مالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ.

تم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت القيمة العادلة في قياسها باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة، أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية التي نشأت فيها فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالقيمة العادلة حيث يتم إدراج فروق الترجمة الخاصة بها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

دـ. الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بند الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المستقلة بكل منها التاريحة مخصوصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الإض محلال في قيمتها إن وجدت فيما عدا الأراضي والتي تظهر بالتكلفة. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

و يتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل -حسب الحالـ فقط عندما يكون من المحتمل أن يتحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة، هنا يتم تعديل معرفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصاريف خلالها.

تحدد الأرباح والخسائر الثالثة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل المستقلة.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأساس المتبع في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

العمر الإنتاجي المقدر (بالسنوات)

بيان الأصل

	مباني
٤٠	شبكات وسير فرات
٤	ماكنات نقاط البيع
٤ - ١	حسابات آلية
٤ - ٢	أثاث ومعدات مكتبية
٥ - ٤	تحسينات في أماكن مؤجرة*
٥ - ٣	سيارات
٥	أدوات ومعدات سوبر فوري
٣	فروع فوري
٣	

* يتم تحديد العمر التقديرى للأصل المستخدم كأساس لحساب الإهلاك على أساس فترة العمر الإنتاجي أو على أساس فترة عدد الأيجار أىهما أقل.

و. الأصول غير المملوسة

يتم إثبات الأصول غير المملوسة المقتناء بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الأضمحلال. الاستهلاك يتم حسابه وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية للأصول غير المملوسة.

يتم مراجعة مدى ملاءمة الأعمار الإنتاجية الافتراضية للأصول نهاية كل سنة مالية مع الأخذ في الاعتبار أثر التغيرات في الأعمار الإنتاجية الافتراضية التي تم المحاسبة عليها سابقاً.

تراثيص البرامج

يتم إثبات رخص برامج الحاسوب الآلي المقتناء بالتكلفة التاريخية مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك.

الاستهلاك يتم حسابه وفقاً لطريقة القسط الثابت وتوزيع تكلفه تراخيص البرامج على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية لها والتي عادة ما تكون على فترة (١٠) سنوات.

البرامج

يتم رسولة برامج الحاسوب الآلي المقتناء على أساس التكاليف المتكبدة للحصول عليها واستخدامها ويتم استهلاك هذه التكاليف وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية الافتراضية لهذه البرامج والتي عادة ما تكون على فترة من ٤ - ١٠ سنوات.

ز. الاعتراف وقياس الإيرادات

التطبيقات المباعة

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة.

يتم الاعتراف بالإيراد من التطبيقات المباعة بقائمة الدخل المستقلة عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية التطبيقات إلى المشتري وأن يتواجد توقع كاف عن تدفق المقابل وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها المنشأة بشكل دقيق ولا تختلف المنشأة بحق التدخل الإداري المستمر على التطبيقات المباعة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق.

الخدمات

يعترف بالإيراد الخاص بالخدمات المقدمة كما يلي:

إيراد خدمات المعاملات

يعترف بالإيراد طبقاً لمبدأ الاستحقاق وذلك عند اتمام عملية التحصيل والسداد لأنواع الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة مثل شحن الرصيد وسداد الفواتير المختلفة وخدمات تحصيل الأموال إلخ.

إيراد الاشتراكات

يتم الاعتراف بإيراد الاشتراكات بقائمة الدخل طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيراد الفوائد

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخذوا في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة المطبق على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

إيراد الاستثمار

تثبت إيرادات توزيعات الاستثمار عند صدور الحق لمساهمي الشركة في استلام تلك التوزيعات.

ج. تكاليف النشاط

تضمن تكاليف المبيعات تكاليف رسوم التحصيل لصالح قنوات السداد المتعددة التي تم عمليات الدفع من خلالها وتشمل (تجار التجزئة والبنوك والبريد المصري والعديد من الجهات الأخرى) وذلك وفقاً للعقد البرمجة مع كل طرف على حده وأيضاً تكاليف تحصيل الأموال وكذا التطبيقات المباعة والمستلمات من الموارد.

يتم تحويل تكاليف المبيعات بتصنيف المعاملة من الاملاكات والاستهلاكات المباشرة وفقاً لتصنيف المعاملة على أساس الطاقة العادية المقدرة للمعاملات. وفي حالة عدم الوصول للطاقة العادية المقدرة للمعاملات يتم تحويل الفرق على الاملاكات والاستهلاكات ضمن بند المصروفات الإدارية والعمومية.

ط. المخزون

يتم تقدير المخزون في تاريخ القوائم المالية المستقلة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتمثل التكلفة في قيمة فواتير المشتريات، أما صافي القيمة البيعية فتمثل في السعر التقديرى للبيع مخصوصاً منه التكاليف التقديرية للإكمام والتكاليف المتعلقة بالبيع والتوزيع.

ي. الضرائب

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية الموجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفرق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري والاحتياط التقديمية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية المستقلة.

تتمثل ضريبة الدخل عن السنة في كل من الضريبة الجارية وكذا الضريبة الموجلة.

يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة بينما يتم تحديد قيمة الضريبة الموجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية المستقلة.

ويتم إثبات الضريبة الموجلة كمحض رفوف أو إيراد بقائمة الدخل المستقلة باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية المستقلة فتعالج الضريبة الموجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية المستقلة إلا إذا تم رد هذه البنود التي أدرجت بحقوق الملكية المستقلة إلى الوعاء الضريبي طبقاً لأحكام قوانين الضرائب المحلية عند إعداد الإقرارات الضريبية واحتساب الضريبة الجارية للعام ففي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة الموجلة المتعلقة بذلك البند بقائمة الدخل المستقلة.

ويستثنى حاسة يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية الموجلة لكل الفرق المؤقتة الخاضعة للضريبة بينما يتم الاعتراف بالأمر الضريبي الموجلة لكل الفرق المؤقتة القادمة للخصم ضريبياً إلى الحد الذي يتتوفر عنده احتمال قوى بامكانية تحقق أرباح ضريبية

كافحة في المستقبل تسمح باستخدام تلك الأصول. ولا يتم الاعتراف بذلك الأصول والالتزامات إذا ما كان الفرق المؤقت ناتجاً عن شهرة أو عن الاعتراف الأولى بأصول والالتزامات أخرى (بخلاف تلك التي تنشأ عن تجميع الأعمال) نتيجة لأحد المعاملات التي لم يكن لها تأثير على أي من الربح الضريبي أو المحاسبى.

ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المزجلة في تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المزجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المزجل أو جزء منه.

هذا وتستخدم طريقة الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المزجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير التداول.

ك. الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ على الأقل من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٪ من رأس المال المصدر توقف الشركة بعدها عن تكون احتياطي إلا إذا نقص الاحتياطي عن ٥٪ من رأس المال المصدر وهو غير قابل للتوزيع، ويتبع على الشركة العودة إلى اقطاع الاحتياطي القانوني متى انخفض رصيده عن ٥٪ من رأس المال المصدر.

ل. النقدي وما في حكمها

تشمل النقدي وما في حكمها النقية بالخزينة وأرصدة البنك والودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقية محددة خلال فترة ثلاثة أشهر وأذون الخزانة التي لا تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

م. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص من عندما ينشأ على الشركة الالتزام حالى (قانوني او حكى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة بمواجهة تلك الالتزامات مرحلة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة المقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالى في تاريخ القوائم المالية المستقلة إذا ما أخذ فى الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحبطه بذلك الالتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضى الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصاروفات التمويلية بقائمة الدخل المستقلة.

ن. قائمة التدفقات النقدية المستقلة

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة باستخدام الطريقة غير المباشرة وأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة يتكون بند النقدي وما في حكمها من نقية بالخزينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنك وأذون الخزانة استحقاق (٤٠) يوم فائق.

س. مزايا العاملين قصيرة الأجل

مزايا العاملين قصيرة الأجل مثل الأجر والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت (إذا استحقت خلال ١٢ شهراً من نهاية الفترة) والمزايا غير النقية مثل الرعاية الطبية للعاملين الحاليين.

ع. اضمحلال قيمة الأصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ اعداد القوائم المالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية بما فيها الأصول الملموسة لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على إحتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما تأثرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حد يفرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تغيرت قدرة القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل. وتقوم الشركة بتقييم كل استثمار على حد سواء كان استثمار في شركة تابعة أو منشأة خاضعة لسيطرة مشتركة أو شركة شقيقة كوحدة واحدة مولدة النقد.

هذا وتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوصاً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستبدامية أيهما أكبر.

ولأغراض إحتساب القيمة الإستبدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. وبعكس هذا المعدل تغيرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للفقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتمأخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المولدة عنه. وإذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة للأصل (أو الوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتكون قيمته الإستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل، عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أُعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتناسب مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط لا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن إثبات الأصل بها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

الأصول المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل القوائم المالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلائل أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثر بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للإعتراف الأولي بهذا الأصل المالي. وبالسبة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن الإنخفاض المستمر في القيمة العادلة للورقة المالية عن تكلفتها يعتبر دليلاً موضوعياً على حدوث إضمحلال في قيمتها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستحكلة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصوصة بمعدل الفائدة الفعلية لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقاسة بطريقة التكلفة المستحكلة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإضمحلال بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندها يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستحكلة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بها أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال في قيمتها بقائمة الدخل فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الدخل وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة ل تلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ف. الأدوات المالية

الأصول المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الأصول المالية في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولي بـ تلك الأصول المالية بالقيمة العادلة مضافة إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية التي يتم تحصينها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الإعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت الشركة بتصنيف الأصول المالية في قائمة المركز المالى كما يلى: استثمارات فى اذون خزانه، والأرصدة لدى البنك والأرصدة المستحقة على أطراف ذوى علاقة وقروض لشركات شقيقة، وبعض البنود ضمن الأرصدة المدينة الأخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتناصها في تاريخ الاعتراف الأولي.

استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولي بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالتكلفة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للمكلاء والمستشارين والمساورة والتجار والمضارب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل ملكية الاستثمار. ويتم القياس اللاحق ل تلك الإستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في

القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعرف بها فوراً بقائمة الدخل، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إض محلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعرف بها فوراً بقائمة الدخل حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

وتستخدم التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الاستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها

القروض والمديونيات

القروض والمديونيات هي أصول مالية غير مشفقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشط، ويتم قياس القروض والمديونيات (بما في ذلك أرصدة النقدية وحسابات البنك والودائع لأجل والأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة والعملاء وتأمينات لدى الغير وبعض الأرصدة المدينية الأخرى) بالتكلفة المستنكرة باستخدام طريقة الفائد الفعلية مخصوصاً منها الأضمحلال في قيمة البند، وتحتاج ايرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الفعلي باستثناء الأرصدة قصيرة الأجل عندما يكون الاعتراف بالفائدة غير هام نسبياً.

المشتقات المالية

يتم الاعتراف الأولى بالمشتقات المالية (بالإضافة إلى المشتقات المالية التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل) بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم إدراج التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل، قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد في بعض الاتفاقيات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية، فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندها يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمطالبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت ترقى بشروط الفصل عن العقود المنشئة وتتسم بنفس الخصالص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة.

طريقة الفائدة الفعلية

تستخدم طريقة الفائدة الفعلية لحساب التكلفة المستنكرة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها، ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتساع والمدفوعات أو المقوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعلية فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تبسيب أداة الدين كالالتزام أو حقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقديات الشركة وذلك في تاريخ اصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل في أي تعاقدي يعطى الحق في كافة أصول المنشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات، يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصوصاً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

قامت الشركة بتقديم كافة التزاماتها المالية كأرصدة الموردون والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس الحال الفعلي. إن طريقة معدل الفائدة الفعال هو أسلوب لاحتساب التكاليف المستهلكة للالتزامات المالية وتحميل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

عقد التأجير

في مارس ٢٠١٩، صدر المعيار المصري رقم (٤٩) "عقد التأجير" ليحل محل المعيار المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" وكذلك صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ لتنظيم نشاط التأجير التمويلي والتخصيم خلال شهر أغسطس ٢٠١٨ ليحل محل القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ لذلك يتعين على الشركة تطبيق المعيار المصري رقم (٤٩) الجديد في بداية عام ٢٠١٩، على العقود الخاضعة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعيار المحاسبية المصري رقم (٢٠) وفقاً للتعليمات الواردة في الكتاب الدوري رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقد التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقد التأجير التمويلي في موعد غايته ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩. لذلك يكون التاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٩.

١- عقد الإيجار الخاضعة لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ التي تكون الشركة فيها مستأجر

تقوم الشركة عند إنشاء العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن عقد إيجار. يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار إثبات أصل "حق الانتفاع" (التزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواه لعقود الإيجار قصيرة الأجل (لمدة ١٢ شهراً أو أقل) أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذات قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بذلك الإيجارات باعتبارها مصروفاتأ بما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

ت تكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس الالتزام من:

(ا) الدفعات الثابتة ناقصاً أي حواجز إيجار مستحقة الدفع.

(ب) دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، يتم قياسها مبدئياً باستخدام مؤشر أو معدل كما في تاريخ بداية عقد التأجير.

(ج) أي ضمانات قيمة متبقية مقدمة للمؤجر بواسطة المستأجر.

(د) سعر ممارسة خيار الشراء إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

(هـ) دفعات غرامات إنهاء عقد التأجير، إذا كانت شروط العقد تعكس ممارسة المستأجر خيار الإنفصال.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلى:

(ا) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار؛

(ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار؛

يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، إذا ما كان:

- هناك تغيراً في مدة عقد الإيجار ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد الإيجار المعدلة.
- هناك تغيراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد ويجب على المستأجر تحديد دفعات الإيجار المعدلة لعكس التغير في المبالغ المستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.
- هناك تعديل في عقد الإيجار ولم يتم المحاسبة عنه على أنه عقد إيجار منفصل.
- وإذا ما كان هناك تغيراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتجاً من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات أو تغيراً في المبالغ التي يتوقع أن تكون مستحقة الدفع بموجب ضمان القيمة المتبقية، يجب على المستأجر إعادة قياس التزام عقد الإيجار بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم دون تغير ما لم يكن هناك تغيراً في دفعات الإيجار ناتجاً من تغير في معدلات الفائدة المتغيرة، في هذه الحالة يجب على المستأجر استخدام معدل الخصم المعدل الذي يعكس التغيرات في معدل الفائدة.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

ت تكون تكاليف أصل "حق الانتفاع" من:

- (أ) مبلغ القیاس الأولي للالتزام عقد الإيجار، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة، وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حواجز إيجار مستلمة.
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متکبدة بواسطة المستأجر؛
- (د) تغير للتكاليف التي سيتكبدتها المستأجر في تنفيذ وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بـ"بيتم تطبيق نموذج التكاليف حيث يتم قياس أصل حق الانتفاع "بالتكلفة":

- (أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة؛
- (ب) ومعدلة باي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

- إذا كان عقد الإيجار يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الاستخدام" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الاستخدام" من تاريخ بداية عقد الإيجار إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الاستخدام" أو نهاية مدة عقد الإيجار أياً مما أقرب.

- يجب على المستأجر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" لتحديد ما إذا كان أصل "حق الاستخدام" قد اضمحلت قيمته، وللحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.

- لا يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة ارشادي ضمن التزام عقد الإيجار و أصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بها كمحض وضمن بند "مصاريف إدارية" بقائمة الأرباح والخسائر في الفترة التي تضمن الاحداث الثالثة عنها تلك المصاريفات. لا يوجد لدى الشركة حالياً أي من هذه العقود.

- وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تخثار حسب فئة الأصل محل العقد حدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً. لم تستخدم الشركة هذا الأختيار.

شركة فوري لكتنولوجيا البنك والدفعات الإلكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة للفرانم المالي المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

معاملات البيع و إعادة الاستجرار

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع "المستأجر" متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل، يجب على البائع "المستأجر" الاستمرار بالاعتراف بالأصل المحوّل ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.

٦- الأصولي الظاهري (بالصوت)

٧- الأصول غير الملموسة (بالصافي)

<u>الإجمالي</u>	<u>برامج</u>	<u>تراثيص برامج</u>	<u>النهاية</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٠٣٢١٧٢١١	٨٥٥٢١٠٩	١٧٧١٥١٠٢	في ١ يناير ٢٠١٨
٢٤٤٣٧٩٦١	٣٢٢٩٦٦٠	١٦٤١٣٦١	إضافات خلال العام
١٣٧٦٥٥١٧٢	١١٨٢٩٨٧٠٩	١٩٣٥٦٤٦٢	في ١ يناير ٢٠١٩
٥٧٢٥٦٤٠٢	٤١٠٥٤٤٣٨	١٥٧٠١٩٦٤	إضافات خلال العام
١٩٤٩١١٥٧٤	١٦٠٠١٨٣٢٧	٣٤٨٩٣٢٤٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
<u>مجموع الاستهلاك</u>			
٢١١٤٤١٩٢	٢٥٦٢٨٤٠٣	٥٥١٥٧٨٩	في ١ يناير ٢٠١٨
١٠٠٣٦٩٨٨	٨٣٦٩٧٥٧	١٦٦٧٢٢١	استهلاك العام
٤١١٨١١٨٠	٣٣٩٩٨١٦٠	٧١٨٣٠٢٠	في ١ يناير ٢٠١٩
١٤٧١١٥٢١	١١٢٩٢٦٨٥	٣٤١٨٨٨٦	استهلاك العام
٥٥٨٩٢٧٥١	٤٥٢٩٠٨٤٥	١٠٦٠١٩٠٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
<u>صافي القيمة الدفترية</u>			
١٣٩٠١٨٨٢٤	١١٤٧٧٧٤٨٤	٢٤٢٩١٣٤٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٩٦٤٧٣٩٩٢	٨٤٣٠٠٥٤٩	١٢١٧٣٤٤٣	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

تتمثل الأصول غير الملموسة في إجمالي ما تم إنفاقه لتصميم وإنشاء Fawry Technological Platform وفقاً لأحدث التقنيات الفنية ووفقاً لـ (PCI DSS compliance) Payment Card Industry Data Security Standards ، والذي يضم العديد من التطبيقات والنظم المتزامنة والتي من خلالها تتكامل شبكة فوري مع العملاء في كافة القطاعات والتجار من خلال العديد من أنواع نقاط البيع (POS) وكذا الهاتف المحمول من خلال تطبيق الأندرويد وأيضاً البنك؛ وذلك عن طريق البوابات الإلكترونية التي تتكامل فوري من خلالها مع العديد من قنوات الدفع لدى البنك (ATM, Internet Banking, Mobile Banking)، ومن تطبيقات فوري على سبيل المثال EBPP Switch وبوابات الإلكترونية للمدفوعات وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول والتطبيقات البنكية للهاتف المحمول (Mobile wallets & Mobile Banking Apps) ونظام إدارة الفواتير رقمان الشحن من لحظة إنشاءها إلى تمام سدادها وتطبيق Source of fund الذي يتم إدارة حسابات التجار من خلاله، وتطوير بوابة الإلكترونية ومنظومة كاملة للتجارة الإلكترونية، وتطوير نظم Artificial Intelligence & Data Analytics. وهذا يتضمن الإنفاق مقابل إضافة ميزات وأنظمة جديدة، وزيادة القدرات الاستيعابية للتطبيقات.

٨- مشروعات تحت التنفيذ

<u>رصيد آخر</u>	<u>محول لاصول</u>	<u>إضافات خلال</u>	<u>رصيد أول المدة</u>
<u>المدة</u>	<u>ثابتة واصول خارجية</u>	<u>العام</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٢٦٧٢٩٣٠	--	١٨٣٣٠٣٢	٨٣٩٨٩٨
٥٤١٩٦٠٩	(١٠١٢٣٣١٦)	--	١٥٥٤٢٩٢٥
٨٠٩٢٥٣٩	(١٠١٢٣٣١٦)	١٨٣٣٠٣٢	١٦٣٨٢٨٢٣

٩- استثمارات في شركات تابعة

<u>٢٠١٨ ٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠١٩ ٣١ ديسمبر</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٤٣٢٧٣٩٠٠	٤٣٢٧٤٠٠٠	% ٩٩,٩٩٩	فوري لأنظمة المتكاملة
٤٨٨٨٧٥	٤٨٨٨٧٧٦	% ٣٩,١١	فوري دهب للخدمات الإلكترونية
--	٥٠٩٩٩٩٠	% ٥٠,٩٩٩	فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية
٧٤٨٥٠٠٠	١٤٩٨٥٠٠٠	% ٩٩,٨	فوري للتغليف متاحي الصغر
٥١٣٤٧٧٧٥	٦٣٩٤٧٧٦٦		

تنبع الشركه بالسلطه على شركه فوري دهب للخدمات الالكترونيه حيث ان الشركه هي مقدم الخدمات والبنية التحتيه التكنولوجيه والدعم التقني والتحصيلات التقديمه ، لذا لدى الشركهسيطره الكامله على جميع القرارات المرتبطة بانشطة الشركه ومن ثم التأثير على العوائد التي يحصل عليها مساهمين شركه فوري دهب للخدمات الالكترونيه.

- خلال ٢٠١٩ قررت الجمعيه العامه العاديه لشركه دهب للخدمات الالكترونيه توزيع ارباح باجمالى مبلغ ١٨٣١٤٥٤٦ جنيه مصرى وقد بلغت حصة الشركه في تلك التوزيعات مبلغ ٦٢٤٣٧٦١ جنيه مصرى.

- بتاريخ ٢٠ ماير ٢٠١٩ قامت الشركه بالاستثمار في شركه فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية بنسبة ٥١% وتم سداد حصة الشركه في راس المال بمبلغ ٥١ مليون جنيه مصرى

١٠- استثمارات في شركات شقيقة

<u>٢٠١٨ ٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠١٩ ٣١ ديسمبر</u>	<u>نسبة الملكية</u>	<u>عدد الأسهم</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>			
٢٢٨٠٠٠٠	٢٢٨٠٠٠٠	% ٣٨	٦٠ ٠٠٠ ٠٠	فوري بلس للخدمات البنكية
--	٥١٢٢٢٦٠	% ١٥,٩٧	٨٧٤٤٨١٩	Bosta شركة
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	% ٢٠	١٠ ٠٠٠	تككة لتكنولوجيا المعلومات
٢٣ ٠٠٠ ٠٠	٢٨١٢٢٢٦٠			

تم عرض الاستثمارات في شركات شقيقة في القوائم المالية المعتدلة بالتكلفة هذا ويتم ادراج نصيب الشركه في ارباح الشركه الشقيقة بالقوائم المالية المجمعه.

١١- استثمارات في مشروعات مشتركة

<u>٢٠١٨ ٣١ ديسمبر</u>	<u>٢٠١٩ ٣١ ديسمبر</u>		
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠		شركة وفرها دوت كوم
٢٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠		

بتاريخ ١ اكتوبر ٢٠١٨ تم توقيع اتفاقية مساهمين مع أصحاب الحصص في شركة وفرها دوت كوم على ان يتم بموجبها الاستحواذ على ٢٠٪ من رأس مال شركة وفرها دوت كوم على ان يتم عملية الاستحواذ على مرحلتين ، المرحلة الاولى يتم من خلالها الاستحواذ على عدد ٣٦ حصه بمبلغ ١,٥ مليون جنيه مصرى وتم سداد مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى نقدا . والمرحلة الثانية يتم من خلالها الاكتتاب في زيادة رأس مال شركة وفرها دوت كوم بعدد ٣٥ حصه بمبلغ ١,٥ مليون جنيه مصرى تم سدادها نقدا ، وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ بلغت حصة الشركة عدد ٧١ حصه تمثل ٢٠٪ من رأس مال شركة وفرها دوت كوم ، وقد تم الاعتراف بالاستثمار في شركة وفرها دوت كوم ككيان خاضع للسيطرة المشتركة على أساس الاتفاق بين الشركة واصحاب الحصص الآخرين الذي ينص على أن عملية صنع القرار سوف يتم تنفيذها بشكل مشترك من قبل أطراف الاتفاقية.

١٢- علاماء وأوراق قرض

٢٠١٨ ٣١ دسمبر	٢٠١٩ ٣١ دسمبر
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٥٤٣٩١٩	٢٢٥٢٢٤١٦
٤٩٩٥٠	٩٥٠٠
١٨٥٩٣٨٦٩	٢٢٥٢١٩١٦

عملاء - المفترضين
اوراق قرض

١٣- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٨ ٣١ دسمبر	٢٠١٩ ٣١ دسمبر
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٦٠٩٤٦١	٣٦٥٠٥٩
٤٠٨٤٨٥	٢٥٢٠٠٧٦
٥٠٧٢٣٨٣	٧٠٦٨١٩٩
١٥٢٧٠٠	٥١٢٧٠٠
١٦٨٦١٣٦٥	١٩٣٠٥٦٩
٦٩٠٩٨٨٧	٩١٢٢٤٥٦
٢٣٠١٥٢٨١	٣٨٨٩٤١٨٠

دفعات مقدمة (موردين)
ايرادات مستحقة
مصرفوفات مدفوعة مقدماً
تأمينات لدى الغير
ضرائب خصم وإضافية
أرصدة مدينة أخرى

١٤- المستحق من أطراف ذوى علقة

٢٠١٨ ٣١ دسمبر	٢٠١٩ ٣١ دسمبر	طبيعة التعامل
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
١٤٧١٢٧٧٣	--	حساب جارى
		شركة PSI Netherlands Holding BV (شركة قابلضة)
--	٧٣٠٠٩٧٠	حساب جارى
--	٨٥٤٧٠٥	حساب جارى
--	١١٤٨٥٥٥٣٢	حساب جارى
--	٣٠٣٥٧٦	حساب جارى
--	٦٠٤٧٤٦	حساب جارى
٤٥١٤٥٢	٦٩٨٨٧٣	حساب جارى
--	٢٠٦٦٧٧٩	حساب جارى
١٥١٦٩٢٢٥	١٢٦٦٤٥١٨١	

شركة Bosta (شركة
قابلضة)
شركة فوري لخدمات شركات السلع الاستهلاكية
شركة فوري للتمويل متاخر الصغر
شركة وفرها دولت كوم
شركة فوري لواسطة التأمين
شركة تذكره لтехнологيا المعلومات (شركة شقيقة)
شركة فوري بلس لخدمات البنوك (شركة شقيقة)

- بتاريخ ١٨ ابريل ٢٠١٩ تم توقيع عقد بيع اسهم مع شركة PSI Netherlands Holding BV والذي بموجبه تم نقل ملكية عدد ١٣٦٨٢٥ سهم من اسهم شركة Bosta, Inc.,a Delaware corporation مقابل ٣٠٠ الف دولار امريكي على ان يتم تسوية قيمة تلك الاسهم مع الرصيد المستحق من الشركة القابضة وتم توقيع عقد حواله دين بين الشركة وشركة Bosta, Inc.,a Delaware corporation والتي بموجبه تم احاله المبلغ المستحق من شركة PSI, Inc.,a Delaware corporation الى الشركة، وتم تسوية قيمة تلك الاحالة من الرصيد المستحق لشركة PSI Netherlands Holding BV بـ١٦٣ الف دولار امريكي.

- خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٩ تم توقيع عقد حواله دين بين الشركة وشركة PSI Netherlands Holding BV والذي بموجبه يتم احالة المبلغ المستحق من شركة Fawry Gulf لشركة PSI Netherlands Holding BV الى الشركة وتم تسوية قيمة تلك الإحالة من الرصيد المستحق من الشركة القابضة بمبلغ ١٢٥١٤ دولار أمريكي بما يعادل مبلغ ٢١٣٦٦٧ جنيه مصرى. وبذلك تم تسوية الرصيد المستحق من شركة PSI Netherlands Holding BV بالكامل ليصبح الرصيد المستحق بمبلغ صفر جنيه مصرى.

١٥- قروض لأطراف ذوى علاقة

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر	٢٠١٩ ٣١ ديسمبر
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٤٦١٥٤١٢	٢٧٨١٦٥٧٩
١٤٦١٥٤١٢	٢٧٨١٦٥٧٩

شركة فوري بلس للخدمات البنكية (شركة شقيقة)

- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ تم توقيع عقد قرض قصير الاجل مع شركة فوري لتقنيات الاتصالات والمدفوعات (مساهم) وتم الموافقة عليه من الجمعية العاديم العادي للشركة المنعقدة ذات التاريخ ، والذي تم بموجبه منح الشركة تمويل بجمالي مبلغ ١٤٦١٥٤١٢ جنيه مصرى بفائدة سنوية بسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي لمدة عام يبدأ من تاريخ العقد.
- بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٨ قررت الجمعية العاديم العادي للشركة الموافقة على قرض مساهمين من مساهمي الشركة بـ ١٧,٥ مليون جنيه مصرى وقد بلغ نصيب شركة فوري لتقنيات الاتصالات والمدفوعات (مساهم) من هذا القرض مبلغ ٩٢٧٥٠٠٠ جنيه مصرى كما بلغ نصيب المساهمين الآخرين في قرض الشركة مبلغ ٨٢٢٥٠٠٠ ٨ جنيه مصرى بفائدة سنوية بنسبة تتراوح ما بين سعر الاقراض المعلن من البنك المركزي وسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي بالإضافة إلى ٦٪، هذا وتم الحصول على هذا القرض حتى خلال عام ٢٠١٩.
- خلال عام ٢٠١٩ تم منح قرض آخر قصير الاجل من شركة فوري لتقنيات الاتصالات والمدفوعات الى الشركة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى شهرياً بفائدة بسعر الاقراض المعلن من البنك المركزي وتم الحصول على مبلغ ٤ مليون جنيه مصرى من هذا القرض حتى خلال عام ٢٠١٩.

١٦- اذون الخزانة

٢٠١٨ ٣١ ديسمبر	٢٠١٩ ٣١ ديسمبر
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٣١٢٩٠٦٨٣	١٦١٥٠٥٦٥٣
١٢٢٧٢١٢٠٨	٥٣٩٨١٦٦٠
٣٦٩٩٠٩٦	١٢٩٣٦٣٠
٣٣٧٣٨٢٣	٨٥٥٤٧٧
(٦٦٦٥١٦)	(٥٧٨٨٢٠)
(٥٦٢٣٠٥)	(٧٧٥٠٢٨)
٢٥٩٩٠٥٩٨٩	٢١٦٢٨٢٥٧٢
٢٦٧٠٠٠٠٠	٢٢٣٠٠٠٠٠

أذون خزانة استحقاق حتى (٩١) يوم
أذون خزانة استحقاق أكثر من (٩١) يوم

بضافة:

العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر
العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر

بخصوص:

الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أقل من ثلاثة أشهر
الضرائب المستحقة عن العوائد المستحقة أكثر من ثلاثة أشهر
الرصيد
القيمة الإسمية

١٧- النقدية وأرصدة لدى البنك

<u>٢٠١٨ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٥٠٠٣٦٥٠	١٧٢١٩٧٠٥	نقدية
٢١١٦٩١٢٤٤	٢١١٥١٠٩٦٠	بنك حسابات جارية بالعملة المحلية
٣٧٤٠١٧٣	١٩٩٠٥٩٢٢	معاملات قبول كروت بنكية تحت التسوية
٩٤٤٣٥١٩٥	١٤٦٩٦٣٢٨٧	نقدية لدى شركات تحصيل أموال
٩٢٨٨٠٦٤	٦٣١٩٧٠٣	بنك حسابات جارية بالعملات الأجنبية
٨٧٩٦٢٦٦٧	٢٦١٢٥٦٢٨	ودائع لأجل بالعملة الأجنبية
<u>٤٢٢١٢٠٩٤٧</u>	<u>٤٢٨٠٤٥٢٠٥</u>	<u>النقدية وأرصدة لدى البنك</u>

لأغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلى:

<u>٢٠١٨ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٢٢١٢٠٩٤٧	٤٢٨٠٤٥٢٠٥	النقدية وأرصدة لدى البنك
١٣٤٣٧٣٢٦٣	١٦٢٢٢٠٤٦٢	أذون خزانة - أقل من ثلاثة أشهر
<u>٤٩٤٢١٠٥٥٦</u>	<u>٥٩٠٢٦٥٦٦٨</u>	

١٨- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٣٥٣٦٥٢٠٦٠ جنيه مصرى موزعاً على ٦٣٥٣٦٥٢٠٦ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة غير العادية تقسيم السهم إلى ٢٠ سهم لتصبح القيمة الاسمية للسهم ٠٠٥ جنيه مصرى بعد تقسيم السهم، و عدد الأسهم بعد التقسيم ١٢٠٧٠٧٣٠٤ سهم. وتم التأشير في السجل التجارى بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٩.

١٩- الاحتياطي القانوني

<u>٢٠١٨ ديسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ ديسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٢٣٧١٠١	٢٨٩٠٥٤٤٦	رصيد أول المدة
٢٦٢٧٧٩٥	٣٥٥٩٦٢٣	المحول من صافي أرباح العام السابق
٢١٠٤٠٥٥٠	--	علاوة إصدار أسهم *
<u>٢٨٩٠٥٤٤٦</u>	<u>٣٢٤٦٥٠٧٩</u>	

*يتمثل هذا البند في علاوة الإصدارات المحصلة من المكتتبين في زيادة رأس المال والتي تم تحويلها إلى احتياطي قانوني تطبيقاً للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ خلال عام ٢٠١٨ .

٢٠- المخصصات

الرصيد في ٢٠١٩ ٣١	المستخدم خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في ٢٠١٩ ١ يناير
جنيه مصرى ١٨٤٦٢١٤٢	جنيه مصرى (٥١٦٣٤٣٤)	جنيه مصرى ١٨٠٠٠٠	جنيه مصرى ٢١٨٢٥٥٧٦
<u>١٨٤٦٢١٤٢</u>	<u>(٥١٦٣٤٣٤)</u>	<u>١٨٠٠٠٠</u>	<u>٢١٨٢٥٥٧٦</u>
			مخصص مطالبات

٢١- موردون وأوراق الدفع

٢٠١٨ ٣١	٢٠١٩ ٣١	
جنيه مصرى ١٩١٧٤٥٧٢	جنيه مصرى ١٦٨١٢٤٢٢	موردون
<u>٤٦٢٤١٨</u>	<u>--</u>	<u>أوراق دفع</u>
<u>١٩٦٦١٩٩٠</u>	<u>١٦٨١٢٤٢٢</u>	

٢٢- المفوترات

٢٠١٨ ٣١	٢٠١٩ ٣١	
جنيه مصرى ٢٨٧٠٠٧٩٢٤	جنيه مصرى ٢٢٢١٤٨٨٥٦	المفوترات
<u>٨٠٠٠٠١٩</u>	<u>١١٥٢١٩١٩٥</u>	<u>أوراق دفع المفوترات</u>
<u>٣٦٧٠٠٧٩٦٣</u>	<u>٤٣٧٣٦٨٠٥١</u>	

٢٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٨ ٣١	٢٠١٩ ٣١	
جنيه مصرى ١٢٩٩٩٣١٤	جنيه مصرى ١٨٦٦٦٧٥٥	مصرفوفات مستحقة
<u>١٢٩٨٢٤١٥</u>	<u>٢٢٦٣٥٢٦١</u>	<u>عمولات مستحقة</u>
<u>١٤٩٢٤٥٦٢</u>	<u>٢٦٣١٨٢٤٩</u>	<u>مصلحة الضرائب</u>
<u>٤٠١٧٢٣</u>	<u>٢٦٦٢٠٠٩</u>	<u>ابرادات موجلة</u>
<u>٨١٥٢١٣</u>	<u>١٩٠٤٨٨٦</u>	<u>المساهمه التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل</u>
<u>١٤٨٠٩٢٨</u>	<u>٦٦٥٣١٣٨</u>	<u>معاملات تحت التشوية</u>
<u>٦٩٥٢٨١٩</u>	<u>٤٥٤٩٦٣٥</u>	<u>أرصدة دائنة أخرى</u>
<u>٥٤٦٥٦٩٧٤</u>	<u>٨٤٣٨٩٩٣٣</u>	

٤- المستحق إلى أطراف ذوي علاقة

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>طبيعة التعامل</u>	<u>طبيعة العلاقة</u>
٥١٠١٨٢٩٢	٥٩٠٨٤٦٩٥	حساب جاري	شركة تابعة
٦٧١٥٣٧٩	٣٥٢٧٣٢٥٨	حساب جاري	شركة تابعة
٥٥٢٧٩٩٦	--	حساب جاري	شركة تابعة
٧٠٣٥٦٦٦	--	حساب جاري	شركة شقيقة
٩٧٢٠١	--	حساب جاري	مشروع مشترك
٧٠٣٩٤٤٩٤	٩٤٣٥٧٩٥٣		شركة وفرها دوت كوم

٥- الالتزامات العرضية

- تتمثل الالتزامات العرضية في ما يلى:

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	
٤٠٩٨٤٤٦٢٥	٤٨٥٦٠٤٦٢٥	خطابات ضمان بالجنيه المصري
٤٠٩٨٤٤٦٢٥	٤٨٥٦٠٤٦٢٥	

- بلغت إجمالي تسبيلات خطابات الضمان لدى الشركة في تاريخ القائم المالية المستقلة مبلغ ٦٦١,٥ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مستخدم منها ٤٨٥٤ مليون جنيه مصرى من البنك في صورة خطابات ضمان.

- طبقاً لاتفاقية الشراء بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٨ مع شركة وفرها دوت كوم تلزم شركة فوري لتقنولوجيا المدفوعات الإلكترونية بسداد فرق سعر الشراء للمساهمين القامى بشركه وفرها دوت كوم بحد أقصى ١٥٪ من قيمة المرحلة الأولى (إضاح رقم ١٠)، بالإضافة إلى أنه في حال بلغت إيرادات شركة وفرها دوت كوم خلال عام ٢٠١٩ نسبة محددة تلزم شركة فوري لتقنولوجيا البنك والمدفوعات الإلكترونية ببيع / شراء عدد محدد من الحصص التي المساهمين القامى بشركة وفرها دوت كوم بحد أقصى ١٥ حصة.

٦- إيرادات النشاط

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	
١٧٥٣٧٦٠	١٠٤٧٤٨٧٩	إيراد التطبيقات المباعة
٥٠٩٤٧٤٥٥٥	٦٤٨٧٣١٣٦٨	إيراد خدمات المعاملات - رسوم التحصيل
١٦٨٦٤٥٨٠	٣٣٨٢٠٢٥١	إيراد الاشتراكات
١٤٠٥٦٧	١١٧٣٤	إيرادات النشاط الأخرى
٥٢٨٢٣٣٤١٢	٦٩٣٠٣٨٢٢٢	

بلغت إجمالي المعاملات مع المفترضين عن العمليات التي تمت بواسطة فوري سواء عمليات دفع فواتير أو عمليات شحن الموبايل عن طريق المفتوتات المتعددة مثل (نقاط البيع الخاصة بفوري) وأجهزة التليفون المحمول ومنافذ هيئة البريد المصري وماكينات الصرف الآلي والإنترنت الخاصة بالبنك كما يلى:

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u> <u>جنيه مصرى</u>	
٣٤١٦٢٦٢٤٥٤٩	٥٣٤٠٠١٦٠٤٧٩	اجمالي قيمة المعاملات
٣٤١٦٢٦٢٤٥٤٩	٥٣٤٠٠١٦٠٤٧٩	

٢٧- تكالفة النشاط

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢١٤٨٤٧٩٣٠	٢٣٩٦٣٩٨٥٢	عملة تجار التجزئة
١٢٥٦٥٢٧٠	١٤٩٩٣٨١٨	عمولة البنوك
١٩١٥٨٤٢٥	٢٠٥٢٣٩٩٠	إهلاك واستهلاك
٢٣٥١١٥٩٣	٣٢٢٢٩٠٦٤	تكالفة تحصيل الثقة
٦٩٢٨٠١٧	٧٧٨٣٥٦٦	أخرى
<u>٢٧٧١١٢٣٥</u>	<u>٣١٥١٧٠٢٩٠</u>	

٢٨- مصروفات تمويلية

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٦٤٧٩٣٦	٧٧٧٨٦٧٨	فواتن مدينة
٢٨٥٤٤٢٠	٥٥٣٠٤١٩	مصروفات بنكية - خطابات ضمان
<u>٧٥٠٢٣٦</u>	<u>١٣٣٠٩٠٩٧</u>	

٢٩- إهلاك واستهلاك

تم تبويب الأهلاك والاستهلاك كما يلي:-

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٩١٥٨٤٢٥	٢٠٥٢٣٩٩٠	تكالفة النشاط
٣٤١٩٣٤٩٨	٤٦٤٨٧٢٨٠	مصروفات إدارية وعمومية
<u>٥٣٣٥١٩٢٣</u>	<u>٦٧٠١١٤٧٠</u>	

٣٠- فوائد دائنة

<u>٢٠١٨ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٨٢٨٢١١٢	٢٢٠٠١٨٣٤	فوائد دائنة من حسابات جارية
٣٦٥٢٩٢٢٢	٢٦٣٢٤٥٦٧	فوائد دائنة من اذون الخزانة
٢٣٥٩٨٠٣	١٧٠٦١٠١	فوائد دائنة من ودائع بنكية
١٥١٦٠٠	٣٤٤١٣٠٦	فوائد دائنة من قروض لطرف ذو علاقة
<u>٢٧٣٢٢٧٢٧</u>	<u>٥٣٤٧٣٨٠٨</u>	

١- أهم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة

تم الأفصاح عن أرصدة المستحقة من وإلى الأطراف ذات العلاقة ضمن الإيضاح رقم (١٦) و (٢٢) والذي يضمن أيضاً طبيعة العلاقة مع كل شركة وكذا طبيعة الحساب.

هذا وتتمثل المعاملات التي تمت خلال السنة المالية على الحسابات ذات الطبيعة الجارية في المصروفات المسددة بالنيابة عن الشركة أو مقامت الشركة بسداده بالنيابة عن تلك الأطراف بالإضافة إلى تحويل الأرصدة بين تلك الأطراف (إن وجدت). وهذه المعاملات المدرجة ضمن الحسابات الجارية - والتي تعتبر في جوهرها تحويلات من وإلى الشركة - في طبيعتها قصيرة الأجل، وفيما يلي أهم المعاملات خلال العام:

<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٨</u>	<u>طبيعة التعامل</u>	
<u>٩٥٤٧٨٥٥</u>	<u>(٢٠١٨٤٢٥١٠)</u>	<u>تحصيل إيرادات بالأنابيب عن طرف ذو علاقه</u>	<u>شركة فوري دهب للخدمات الإلكترونية</u>	
<u>٧٥٧٦١٠٥٥</u>	<u>١١١٠٢١٥٩١</u>	<u>سداد تكاليف بالأنابيب عن طرف ذو علاقه</u>	<u>شركة فوري لأنظمة المتكاملة</u>	
<u>١٤٠٧١٥٧٨</u>	<u>٣٠٢٨٤٣٦٣</u>	<u>إيراد تأدية خدمات دفع الكترونية</u>	<u>شركة فوري للتمويل متاحي الصغر</u>	
<u>٣٥٥٥٢٢٨</u>	<u>٦٧٤٣٧٦١</u>	<u>إيرادات توزيعات ارباح</u>		
<u>(٢٦٩٨٦٤٤٧)</u>	<u>(٢٦٦٨٤٨١٤)</u>	<u>قيمة شراء برامج من طرف ذو علاقه</u>		
<u>٢٥٤١٣٨٨٨</u>	<u>--</u>	<u>نفقات مدفوعة بالإنابة</u>		
<u>(١٨٨٥٤٠٠)</u>	<u>(٦١١٠١٨٨١)</u>	<u>قيمة شراء ماكينات نفاطبيع</u>		
<u>١٥٩٤٧٢٤</u>	<u>--</u>	<u>تحويل ندفي لطرف ذو علاقه</u>		
<u>--</u>	<u>٧٥٠٠٠٠</u>	<u>زيادة رأس المال</u>		
<u>١٩٧١٥٩٣</u>	<u>١٩٧١٥٩٣</u>	<u>مصروفات مدفوعة بالإنابة عن طرف ذو علاقه</u>		
<u>--</u>	<u>(٢٣٦٥٩٢٠)</u>	<u>مصروفات أجراء</u>		
<u>(١٤٥٨٩)</u>	<u>--</u>	<u>تحصيل إيرادات بالأنابيب عن طرف ذو علاقه</u>		
<u>(٢٦١٢١١٩٧)</u>	<u>(٢٩١٦٤٠٥٢)</u>	<u>تحصيلات إيرادات بالأنابيب عن طرف ذو علاقه</u>	<u>شركة فوري بلس لخدمات البنوك</u>	
<u>١٥١٦٠</u>	<u>٣٥٣١٢٥٥</u>	<u>إيرادات فوائد دائنة</u>		
<u>(٧٩٨٩٢١٥)</u>	<u>(٢٣٦٥٩٢٠)</u>	<u>مصروفات مدفوعة بالإنابة عن الشركة</u>		
<u>١٤٦١٥٤١٢</u>	<u>٢٧٨١٦٥٧٩</u>	<u>قروض إلى طرف ذو علاقه</u>		
				<u>٣٢- الضريبة الموجلة</u>
				فيما يلي أرصدة الأصول (الالتزامات) الضريبية الموجلة المحاسبة وفقاً لقانون الضريبة على الدخل:
<u>الرصيد في</u>	<u>المحمل على قائمة</u>	<u>الرصيد في</u>	<u>الرصيد في</u>	
<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٩</u>	
<u>٢٠١٩ دسمبر ٣١</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٩</u>	
<u>جيئه مصرى</u>	<u>جيئه مصرى</u>	<u>جيئه مصرى</u>	<u>جيئه مصرى</u>	
<u>(٣٩٩٨١٨٧)</u>	<u>(٢٣٠٢٤٦٣)</u>	<u>--</u>	<u>(١٦٩٥٧٢٤)</u>	<u>فرق الأهلكلات وأستهلاكات</u>
<u>(٤٠٨٥١٩٢)</u>	<u>--</u>	<u>(٤٠٨٥١٩٢)</u>	<u>--</u>	<u>أثر التطبيق الأولي لمعيار ٤٩</u>
<u>(٨٠٨٣٣٧٩)</u>	<u>(٢٣٠٢٤٦٣)</u>	<u>(٤٠٨٥١٩٢)</u>	<u>(١٦٩٥٧٢٤)</u>	<u>عقود التأجير (ايضاح ٤١)</u>

٣٣- التكاليف والمصروفات طبقاً لطبيعة المصروف

<u>٢٠١٨ ٣١</u>	<u>٢٠١٩ ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٢٧٩٨٨١٦٠	٢٥٤٦٣٣٦٦٩	عمولات التجار و البشك
٦٦٤١٢٤٣	٧٦١٩٤٥٥	تكلفة أخرى
٢١٢٧٧٦٧٦	٣٧٠٤٥٥٦٧	عمولات بيع و تسويق
٥٣٣٥١٩٢٢	٦٧٠١١٢٦٨	إهلاك واستهلاك
٢٣٢٢٣٤٠٩	٣٢٣٩٣١٧٦	تكلفة تحصيل النقدية
٦١٣٤٩١٣٤	٨١٠٣٧٧٠٦	أجور وما في حكمها
٧٠٧٨١٤٦	١٠٩١٨٤٤٨	تأمينات اجتماعية
٢٦٩٠١٤٣٢	٤١٨٣٩٦٦٩	تمهيد و دعم فنى و اتصالات و مراكز خدمات
١٨٤٩٨٥٨٨	١٣٦٤٠١٢	إيجارات
١٩٠١٧٥٢٣	٢٢٣٢٨٠١٨	مصروفات بيئية و تسويقية
٣٥٢٧١٧١	٥٥٣٠٤٩٨	مصروفات بنكية
٤٦٤٧٩٣٧	٧٧٧٨٦٧٨	فواتن مدينة
٤١٩٦٨٦٩	٨٠٦٧٣٠٨	مصروفات تأمين
٤٩٣٧٦٧٣	٦٦٠٩٧٨١	مصروفات مقر
٢٦٤٣١٩١	٢٣٧٦٣٧٨	مصروفات تدريب و موارد بشرية
١٧٩٠٢٢٤	١٧٣٣١٩٩	ألعاب مهنية
١٨٩٣٣٤٣٠	٢٩٤٢١٩٠٥	مصروفات ادارية أخرى
<u>٥٠٥٠٣٧٢٩</u>	<u>٦١٧٧٠٨٦٥٥</u>	
٢٧٧٠١١٢٣٥	٣١٥١٧٠٢٩٠	تكلفة النشاط
١٣٧٥٧٠٥٤٠	١٦٦١٨٥٧٢٦	مصروفات ادارية و عمومية
٨٢٩١٩٥٩٨	١٢٣٠٤٣٥٤٢	مصروفات بيع و تسويق
٧٥٠٢٣٥٦	١٣٣٠٩٠٩٧	مصروفات تمويلية
<u>٥٠٥٠٣٧٢٩</u>	<u>٦١٧٧٠٨٦٥٥</u>	

٣٤- مصروفات أخرى

تتمثل المصروفات الأخرى في مصروفات تخص طرح أسهم الشركة ببورصة الأوراق المالية خلال العام بمبلغ ٣٦ مليون جنيه مصرى .

٣٥- نصيب السهم في الأرباح

يحسب نصيب السهم في الأرباح بقسمة صافي الأرباح على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

<u>٢٠١٨ ٣١</u>	<u>٢٠١٩ ٣١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٧١١٩٢٦٦٥	١٠٦٦٨٤٦٦٦	صافي أرباح العام
٤٤١٧١٦١٧٥	٧٠٧٣٠٤١٢٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
<u>٠,١٦</u>	<u>٠,١٥</u>	نصيب السهم في الأرباح

٣٦- الموقف القانوني

خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩ قامت إحدى الشركات برفع دعوى قضائية ضد الشركة طالبها بأن تزددي مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصرى عن مستحقات العقد المبرم فى عام ٢٠١٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالإضافة إلى الفوائد القانونية المستحقة على هذه المبالغ وحيث أن الشركة لم تقم بأى تعاملات تخص هذا العقد سالف الذكر فإن رأى الشركة و المستشار القانوني الخارجى للشركة أن هذه الدعوة مرحلة الكسب لصالح شركة فوري لتقنيات الاتصالات والمدفوعات الالكترونية وأنه لن يترتب على الشركة أية التزامات مالية بسبب هذه الدعوى

٣٧- الموقف الضريبي

ضرائب شركات الأموال

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٢

تم فحص الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من قبل مصلحة الضرائب.

ضرائب على الأجر والمرتبات

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم اخطار الشركة عن الفترة المذكورة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من قبل مصلحة الضرائب.

ضريبة الدخلة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة وتم سداد الفروق الضريبية

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من قبل مصلحة الضرائب.

ضريبة المبيعات / القيمة المضافة

السنوات من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص دفاتر الشركة وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

جارى فحص تلك سنوات ولم تسلم الشركة اى مطالبات فيما يتعلق بنتائج هذا الفحص.

سنة ٢٠١٨

لم يتم اخطار الشركة بطلب الفحص من قبل مصلحة الضرائب.

ضريبة الخصم والتحصيل

- لا يوجد اخطار للشركة ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

٣٨- الأدوات المالية

فيما يلى تصنیف الأدوات المالية :

<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٩</u>	<u>٢٠١٨</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>الأصول المالية</u>
٤٢٢ ١٢٠ ٩٤٧	٤٢٨ ٠٤٥ ٢٠٥		النقدية بالبنك
١٨٤ ٩٤٣ ٢٨٥	١٦٥ ٣٣٢ ٣٣٠		قرصون ومديونيات
٢٥٩ ٩٠٥ ٩٨٩	٢١٦ ٢٨٢ ٥٧٢		أصول مالية متاحة للبيع
٦٤٥ ٠٢٨ ٩٦٤	٨٤٢ ١٦٧ ١٨٩		<u>الالتزامات المالية</u>
			الالتزامات المالية بالتكلفة المستدامة
			<u>إدارة مخاطر رأس المال</u>

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال. ويتمثل هيكل تمويل الشركة في رأس المال المدفوع من المساهمين مضافة إليه الأرباح المرحلية، كما تقوم الشركة بمراقبة هيكل رأس المال بصفة دورية وتأخذ الشركة في الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة بكل فئة.

عناصر المخاطر المالية

تقوم الشركة بإدارة وتنقييم المخاطر المالية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال تحديد أثر تلك المخاطر ووسائل مواجهتها وتتضمن المخاطر المالية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم الشركة بمراقبة السوق المالية وذلك بهدف التحكم في المخاطر المالية المتعلقة بعمليات الشركة.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر الطرف المقابل في الرفاء بالالتزاماته التعاقدية والتي ينتج عنها خسارة مالية للشركة. يتم متابعة أصدقاء العملاء وأوراق القبض بصفة مستمرة ولا يوجد متأخرات ضمن تلك الالتزامات ، كما ان معظم إيرادات الشركة من الخدمات المدفوعة مسبقاً والمؤسسات المالية التي تتعامل مع الشركة هي فقط تلك التي تتمتع بجودة ائتمانية عالية. وتقوم الشركة بمتتابعة مستمرة للمدينين لتقليل مخاطر الائتمان للحد الأدنى. تقوم إدارة الشركة بتحصيل المبالغ مقدماً من التجار والذين يتمثلون معظم معاملات الشركة. أيضا يتم التعامل مع بنوك ذات تصنيف ائتماني عالي. وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخط وتقام بتقديم تقارير دورية للاداره العليا عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرها على القوائم المالية ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلى:

<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٨</u>	<u>٢٠١٩</u>
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>نقدية لدى البنك</u>
٤٢٢ ١٢٠ ٩٤٧	٤٢٨ ٠٤٥ ٢٠٥		أذون خزانة
٢٥٩ ٩٠٥ ٩٨٩	٢١٦ ٢٨٢ ٥٧٢		عملاء وأوراق قبض
١٨٥٩٣ ٨٦٩	٢٢٥٣١ ٩١٦		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٥٥٤٥ ٧٩٩	١٢١٥٥ ٢٣٢		مستحق من طرف ذو علاقة
١٥١٦٩ ٢٢٥	١٢٦ ٦٤٥ ١٨١		قرصون لا طراف ذوى علاقه
١٤٦١٥ ٤١٢	٤ ٠٠٠٠٠		دفعات مقدمة للمفوترين
١٢٥ ٣٥٣ ٥٣٥	٢٠٢ ٣٦٦ ٣٢٨		
٨٦١ ٣٠٤ ٧٧٦	١٠١٢٠ ٢٦ ٤٣٦		

شركة فوري لتكنولوجيا البنك والسفراء، الإلكتروني - ش.م.م.

الإيجابيات المتقدمة لقانون المالية السنوية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مخاطر السيولة

تتعنى المسؤولية النهاية عن مخاطر السيولة على عاتق إدارة الشركة التي قامت بوضع إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لمواجهة التزامات الشركة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ولمتطلبات إدارة السيولة تقوم إدارة الشركة بمراقبة التدفقات المتوقعة والفعالية ومطابقة تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية اخذأ في الاختبار بأنه لا يوجد لدى الشركة التزامات مالية ذات عائد واستحقاق اكبر من عام:

الاجمالى	أقل من سنة	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٩١٧٧١٥٥٦٩	٩١٧٧١٥٥٦٩	٢٠١٩ ديسمبر
<u>٩١٧٧١٥٥٦٩</u>	<u>٩١٧٧١٥٥٦٩</u>	<u>الالتزامات بدون فائدة</u>
٧٠٤٢٠٣٧٤١	٧٠٤٢٠٣٧٤١	٢٠١٨ ديسمبر
<u>٧٠٤٢٠٣٧٤١</u>	<u>٧٠٤٢٠٣٧٤١</u>	<u>الالتزامات بدون فائدة</u>

مخاطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم الإدارة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكتوفة من العملات الأجنبية حيث أن أغلب تلك الأصول والإلتزامات بالجنيه المصري فيما عدا أرصدة البنوك بالعملات الأجنبية مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة في حال حصول الشركة على تمويل من الغير بمعدل فائدة متغير، وتقوم المجموعة بإدارة خطر سعر الفائدة عن طريق الوصول للمزيج المناسب من مصادر التمويل وتقوم الشركة بمراجعة أسعار الفائدة الحالية مع أسعار الفائدة بالسوق ويعتبر هذا الخطر محدود حيث لم تحصل الشركة على أي تمويل خلال العام بمعدل فائدة متغير.

٣٩- أحداث هامة خلال العام

- بتاريخ ٦ مايو ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة العادية توزيع مبلغ ١٠,٣ مليون جنيه مصرى على العاملين وتوزيع أرباح بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه مصرى على المساهمين .
- بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩ تم بدء تداول أسهم الشركة ببورصة الأوراق المالية.

٤٠- أحداث لاحقة لتأريخ القانون المالية

في الفترة اللاحقة لتأريخ القانون المالية تعرض العالم إلى انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) حيث اتسم ذلك الفيروس بانتشاره السريع في دول العالم، حتى أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة الطوارئ الصحية، في ٣٠ يناير ٢٠٢٠، وإعلان الفيروس رياض عالى في ١١ مارس ٢٠٢٠، وقد كان لانتشار هذا الفيروس اثر سلبي على اقتصاديات دول كثيرة انعكست على واقع اداء اسواق المال وحجم التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى ان حجم التأثير النابلي لهذا الوباء على الاقتصاديات العالمية وكذلك الاقتصاد المصري لم يتم بشكل كامل وعلى الصعيد المحلي قد تأثرت معاملات البورصة المصرية.

هذا وقد تم اتخاذ حزمة من القرارات للحد من إنتشار هذا الفيروس ولمواجهة الآثار الاقتصادية التي قد تحدث ،وفي تاريخ اصدار القانون المالية فإنه من غير الممكن تحديد حجم الآثار السلبية المرتبطة بهذا الفيروس على الاقتصاد المصري وكذلك اداء الشركة.

٤١- أثر التطبيق الأولى لمعايير ٤٩ عقود التأجير

تم تعديل أرقام بعض الأرصدة الافتتاحية بالقواعد المالية في يناير ٢٠١٩ لعكس أثر التطبيق الأولى لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير على العقود الخاصة لأحكام قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والتي تم معالجتها سابقاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٠) فقط، وفيما يلي ملخصاً لتأثير ذلك على القوائم المالية السابقة إصدارها عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ و٣٠ يونيو ٢٠١٩ والأرصدة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠١٩:

أثر التسوية	قبل التعديل		جنية مصرى
	١ يناير ٢٠١٩	بعد التعديل	
قائمة المركز المالي			
٦٤٩٥٧٨٣٩	١٧٩٣٤٨٧٩٧	١١٤٣٩٠٩٥٨	الأصول الثابتة (بالصافي)
(٢١٠١٤٣٩٦)	--	٢١٠١٤٣٩٦	إيجار مدفوع مقدم - تأجير تمويلي
(١٤٤٦٣٨٤٥)	٦٨٦١٩٢٥١	٥٤١٥٥٤٠٦	الأرباح المحتجزة
(٢٥٣٩٤٤٠٦)	٢٥٣٩٤٤٠٦	--	التزامات - تأجير تمويلي
(٤٠٨٥١٩٢)	٥٧٨٠٩١٦	١٦٩٥٧٢٤	التزامات ضريبية مؤجلة
قائمة المركز المالي			
٦٤٧٠٠٧٧٩	١٨٢٠١٧٢٨٠	١١٧٣١٦٥٠١	الأصول الثابتة (بالصافي)
(١٩٣٥٥٣٦٥)	--	١٩٣٥٥٣٦٥	إيجار مدفوع مقدم - تأجير تمويلي
(١٤٤٦٣٨٤٥)	١٣٦٢٥٢٢٨٥	١٢١٧٨٨٤٤٠	الأرباح المحتجزة
(٣٣١٢٧٠٢)	١٨٢٧٥٨٢٣	١٤٩٦٣١٢٦	أرباح الفترة
(٢٣٤٨٣٦٧٠)	٢٢٤٨٣٦٧٠	--	التزامات - تأجير تمويلي
(٤٠٨٥١٩٢)	٥٧٨٠٩١٦	١٦٩٥٧٢٤	التزامات ضريبية مؤجلة
قائمة الدخل			
(٤٦٣٧٥٧٥)	٣٥٢٥٦٠١٩	٣٩٨٩٣٥٩٤	مصاريفات إدارية وعمومية
١٣٢٤٨٦٨	٣٥٤٨٢٥٣	٢٢٢٣٣٨٥	مصاريفات تمويلية
٣٣١٢٧٠٧	١٨٢٧٥٨٣٣	١٤٩٦٣١٢٦	صافي أرباح الفترة بعد الضرائب

شركة فوري لتكنولوجيا البنك والمدفوعات الالكترونية - ش.م.م.

الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

أثر التسوية	٢٠١٩ يونيو ٣٠	قبل التعديل	٢٠١٩ يونيو ٣٠	بعد التعديل	جنيه مصرى
					قائمة المركز المالى
٢١٣٥٦٣٧٠	١٩٣٧٢٦٥٧٧	١٧٢٣٧٠٢٠٧			الأصول الثابتة (بالصافي)
(١٤٤٦٣٨٤٥)	١٢٠٣٩١٢٨٥	١٠٥٩٢٧٤٤٠			الأرباح المحتجزة
(٢٨٠٧٣٣٢)	٤٠١٩٨٥١٠	٣٧٣٩١١٧٨			أرباح الفترة
(٤٠٨٥١٩٢)	٥٧٨٠٩١٦	١٦٩٥٧٢٤			التزامات ضريبية مؤجلة
قائمة الدخل					
(٤١٣٢٢٠١)	٧٠٧٩٢٠٦٥	٧٤٩٢٤٢٦٦			مصاروفات إدارية وعمومية
١٣٢٤٨٦٨	٦٥٧٤٠٦٤	٥٢٤٩١٩٦			مصاروفات تمويلية
(٢٨٠٧٣٣٢)	٤٠١٩٨٥١٠	٣٧٣٩١١٧٨			صافي أرباح الفترة بعد الضرائب

رئيس مجلس الإدارة
أ / سيف الله قطري

العضو المنتدب
أ / أشرف صبرى

المدير التنفيذى للقطاع المالى
أ / عبد المجيد عفيفي